مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المشكلة الطائفية في سريلانكا
اسم الكاتب: م.د. ستار جبار الدليمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6794
تاريخ الاسترداد: 2025/04/23 00:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المشكلة الطائفية في سريلانكا

المدرس الدكتور
ستار جبار الدليمي
قسم الدراسات الاستراتيجية-مركز الدراسات الدولية
جامعة بغداد

المقدمة:

شهدت قارة آسيا تزايداً في ظاهرة الصراع العرقي-الطائفي فيما بين الأقليات العرقية او فيما بين أقلية عرقية والأغلبية المهيمنة داخل الدولة الواحدة. وغالباً ما سعت الأقليات العرقية الى استخدام العنف كوسيلة للاحتجاج ورد المظالم، او للضغط على السلطات القائمة بهدف إعادة النظر في سياستها، وقد تشهد بعض الحالات تدخلاً دولياً خارجياً لمناصرة فئة عرقية تجاه الأغلبية المهيمنة او الفئات الاخرى الموجودة في إطار الدولة، وبعض هذه الحالات شهدت خطوات باتجاه الحرب الاهلية، والبعض الآخر ادى الى حالة من الفوضى سواء في عموم البلاد او في مناطق معينة.

وتعد مشكلة العنف الطائفي في سريلانكا واحدة من اعقد المشاكل التي تواجه البلاد منذ استقلالها في عام ١٩٤٨، وتبرز اهمية هذه المشكلة في ضوء ما تتركه من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية في دولة لا تزال فقيرة في مواردها وقدراتها، وبالشكل الذي جعل من هذه المشكلة محور عمل الحكومات المتعاقبة دون التوصل الى تسوية سلمية لها، بل تدهور الموقف من التمرد المسلح ليصل الى مرحلة الحرب الاهلية التي هددت كيان ووجود الدولة. وفتح الباب بشكل جدي امام امكانية تقسيم الدولة الى اكثر من جزء، ولهذا نجد ان تداعيات هذه المشكلة لم تقتصر على الوضع الداخلي بمختلف اشكاله، بل امتد لفتح المجال امام التدخل الاجنبي في شؤون البلاد في ضوء حالة التداخل السكاني عرقياً ودينياً بين سريلانكا والهند، وهنا نجد ان المشكلة الطائفية اضحت مصدراً مهماً للتدخل في شؤون البلاد المختلفة، وكذلك تدخل اطراف اجنبية اخرى سعت الى الحد من تدهور الاوضاع العامة بعد تزايد قوة التمرد المسلح في شمال وشرق سريلانكا.

ولمعالجة هذا الموضوع جاءت الدراسة في مبحثين هما:

المبحث الاول: بدايات وطبيعة المشكلة الطائفية في سريلانكا

المبحث الثاني: محاولات حل المشكلة الطائفية في سريلانكا

المبحث الاول

بدايات وطبيعة المشكلة الطائفية في سريلانكا

تعود جذور المشكلة الطائفية في سريلانكا الى مرحلة ما قبل الاستقلال. عندما نقل الانكليز التاميل ذوي الاصل الهندي من الهند، منذ عدة قرون واستعانوا بهم لادارة مزارع الشاي المنتشرة في البلاد[1].

لقد لعب الاستعمار البريطاني دوراً مهماً في تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية لسريلانكا، حيث ادخل نظام الزراعة الكولونيالية، بتأسيس مزارع القهوة منذ اوائل القرن التاسع عشر ثم مزارع الشاي وتطلب هذا التحول وجود قوى عاملة كثيفة ورخيصة، مما شجع البريطانيين على استخدام عمال تاميل من الهند للعمل في هذه المزارع ووطنوهم في وسط الجزيرة وفي اماكن الاغلبية السنهالية[2].

كان للبنية الاقتصادية الجديدة ترتيب جديد فقد اصبح هناك طبقة برجوازية تجارية من السنهال وطبقة من التاميل ذوي الاصل الهندي، والذين نظموا انفسهم منذ ثلاثينات القرن الماضي في نقابات عمالية تحالفت مع الاحزاب اليسارية السريلانكية، وتمركز التاميل من اصل سريلانكي في الوظائف الحكومية وهيمنوا على الوظائف الحكومية وقطاع التعليم والخدمات، وبرز العامل الاقتصادي كأحد ابرز الاسباب في الخلاف بين الطائفتين، ويمكن القول ان العامل الاقتصادي قد احتل اهمية اكثر من العامل الديني في المرحلة الاولى من النزاع، فيما احتل العامل الديني المرتبة الاولى بعد الاستقلال عام ١٩٤٨، على وجه الخصوص، بعد ان

---

[1] سريلانكا جزيرة صغيرة تقع في المحيط الهندي. تبلغ مساحتها ٦٥,٦١٠كم٢ او ٢٤,٣٣٢ ميل مربع وابرز مدنها العاصمة كولومبو ودهيولا ومساحتها ١٦٢ كم وجافنا ومساحتها ١١٤ كم وموارجوا ومساحتها ١٠٠ كم وغيرها، لقد تعرضت الجزيرة للغزو البرتغالي في عام ١٥٠٥ وانتهى عام ١٥١٧ ثم احتلها الهولنديون في حقبة ١٦٥٦-١٦٥٨ واخيراً احتلها الانكليز في حقبة ١٧٩٥-١٩٤٨، وفي عام ١٩٧٢، غير اسم الجزيرة من سيلان الى سريلانكا والتي تعني (جزيرة الحرية) باللغة السنهالية، وللمزيد من التفاصيل انظر: مها عبد اللطيف الحديثي، الصراع العرقي والطائفي في سريلانكا، نشرة قضايا دولية، العدد٢٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٨، ص٢٤.

[2] محمد جواد علي، التاميل والمشكلة السريلانكية، في مجموعة باحثين، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٩، ص١٤١-١٤٢.

عدت الحكومة المركزية اللغة السنهالية اللغة الرسمية للبلاد مما ادى الى تعميق الخلافات بين الطائفتين السنهالية والتاميلية[3].

وهذا ما يتطلب التعرف على طبيعة المجتمع في سريلانكا ومعرفة موقف الحكومة من المشكلة اضافة الى موقف الاحزاب السياسية في البلاد من المشكلة، وسوف نتناول كل هذا في محاور ابرزها:

اولاً: طبيعة المجتمع في سريلانكا.

تتميز سريلانكا بتعدد لغوي وديني وعرقي، وهذا ما جعل من هذا التنوع عاملاً مهماً في اثارة الصراع بين هذه الفئات المختلفة، فقد ضمت البلاد اربع ديانات هي البوذية والهندوسية والمسيحية بمذاهبها المتعددة، فضلاً عن الاسلام الذي دخل الجزيرة منذ بداية القرن الاول للهجرة. اما التركيب العرقي فقد ضم السنهاليين الذين يشكلون نسبة ٧٤% من السكان منهم ٦٩,٣% يعتنقون البوذية والتاميل الذين يشكلون نسبة ١٨% من السكان منهم ١٥,٥% يعتنقون الهندوسية والمور الذين يشكلون ٧% من السكان والى جانب ذلك يشكل المسلمون نسبة ٧,٥% من السكان والمسيحيون ٦,٩% من السكان والبقية حوالي ٠,٨% من اديان اخرى، ويقدر عدد سكان البلاد بحوالي ١٩,٧٤٢,٤٣٩ مليون نسمة حسب تقديرات ٢٠٠٤[4].

وتعود جذور السنهال في الجزيرة الى ما قبل ٢٥٠٠ سنة وليس هناك من هو اقدم من تاريخهم في البلاد. وتشير كل الآثار الموجودة في البلاد الى ذلك الارث، الذي ارتبط بالبوذية، وبشكل جعل من الاصل السنهالي والديانة البوذية رابطة موحدة في مواجهة الغزاة المعادين للبوذية الا ان هذه الهيمنة السنهالية على الجزيرة بدأت بالتراجع نتيجة الهجرات المنظمة من جنوب الهند في مطلع القرن السادس عشر، وهذا ما يدفع العديد من السنهال الى تأكيد ان هذه الهجرات كانت السبب في الصراع السنهالي التاميلي والذي ادى الى تطور هويتين متعارضتين سنهالية وتاميلية[5].

ويشكل السنهال الاغلبية في سريلانكا ويقسمون جغرافياً وثقافياً الى سنهال المنطقة المنخفضة وسنهال المنطقة العليا، ويأتي بعدهم التاميل الذين لا يتماثلون مع

---

[3] محمد جواد علي، مصدر سابق، ص١٤٢-١٤٣.

[4] Jeremy Barnicle and Others. Secring Pease, An action Strategy For Srilanka. Center for strategic and international Studies (CSIS). Washington. June 2004. p.9.

[5] V. Suryanarayan. Religion and Polities in Sri Lanka. In. N. N. Vohra and J. N. Dixit (ed). Religion, Politics and Society in South and Southeast Asdia. Konark Publishers pvt LTD. New Delhi. 1998. pp.134-135.

السنهال اجتماعياً او ثقافياً، وتوجد طوائف اخرى من المور والبوجرا والملايو وغيرهم[٦].

لقد تميزت المرحلة الاستعمارية بنمو التوافق الوطني الذي ترافق مع حركة الاحياء الديني ومن بينها احياء البوذية في مواجهة التحدي الاقوى لهيمنة المسيحية، الى جانب ذلك نجد ان اللغة قد ارتبطت بشكل وثيق مع الدين، فحوالي ٩٤% من السنهاليين هم بوذيون ولغتهم السنهالية، وحوالي ٩٦% من التاميل لغتهم التاميلية وهم اما هندوس او مسلمين، وهكذا نجد ان الانقسام السنهالي-التاميلي اجتماعياً وثقافياً كان لصالح المسيحية التي استفادت من المجموعتين، اما الانكليزية فهي اللغة الثانية، وفي ضوء كل ذلك نجد ان كل من السنهالية والبوذية تعود الى اصول مختلفة من الهندو-آرية والدرافيدية، الى جانب عدد من اللغات من الاصول الهندو-آرية في شمال الهند[٧].

وفي اعتقادنا ان جوهر الخلاف يتركز في نظرة السنهاليين الى التاميل باعتبارهم غزاة دخلوا ارض هذه الجزيرة المقدسة من البر الهندي الذي يمثل مكمن الخطر ويعنون به الهند، فهم يعدون انفسهم سلالة عرق مختار وارضهم مقدسة، وديانتهم البوذية هي الديانة الحق التي تعلو على الهندوسية واتباعها الهندوسيين من التاميل وغيرهم، اما التاميل فيرون في انفسهم سلالة مملكة عريقة اتسعت رقعتها لتشمل الجزيرة كلها في وقت من الاوقات حتى سقوطها على ايدي المستعمرين الغربيين[٨].

ثانياً: الحكومة السريلانكية ودورها في المشكلة.

لعبت الحكومات السريلانكية المتعاقبة منذ الاستقلال عام ١٩٤٨، دوراً مهماً في اثارة المشكلة الطائفية في البلاد، وبالشكل الذي جعل منها عقبة مهمة امام أي استقرار سياسي وتقدم اقتصادي وثقافي واجتماعي.

فقد اقرت الحكومة بعد الاستقلال قانون المواطنة في عام ١٩٤٨، والذي حرم حوالي مليون تاميلي من حق التصويت، وكان هذا نابعاً من تبني القيادة السياسية للايديولوجية السنهالية-البوذية، ورغبتهم في دفع التاميل الى موقع ادنى في النظام السياسي والاجتماعي الجديد، ومحاولة تجاوز ارث المرحلة الاستعمارية

---

[6] George Thomas Kurian. Eneyclopedia of the Third World. Mansell Publisging limited. London. 1982. p.1632.

[7] G. H. Peiris. Sub-National Group Identities and Problems of Governance in South Asia. In. V. A. pai panandiker (ed). Problems of Governance in South Asia. Konark Publishers Pvt LTD. New Delhi. 2000. pp.275-287.

[8] محمد جواد علي، مصدر سابق، ص١٤١.

التي تميزت باستياء الاغلبية السنهالية من هيمنة الاقلية التاميلية على البنية الادارية، حيث كانوا افضل تعليمياً وشغلوا اغلب الاعمال وكانوا اكثر ثراءاً، وقد برزت هذه المطالب بعد مغادرة البريطانيين للجزيرة عام ١٩٥٠[٩].

كانت قضية اختيار لغة رسمية للبلاد بدلاً من الانكليزية اولى العقبات المهمة في هذه المرحلة، فقد كان هناك تشدد واضح في المطالبة بجعل السنهالية اللغة الرسمية للبلاد من قبل الاغلبية السنهالية التي سعت للسيطرة على شؤون البلاد من اولئك الذين تثقفوا بالانكليزية وكانوا من المسحيين والتاميل، واصبحت القضية محوراً مهماً في التنافس بين الحزبين السياسيين الرئيسيين حزب الحرية السريلانكية (SLEP) والحزب الوطني المتحد (UNP) اللذين يهيمن عليهما السنهاليين ومن اجل الحصول على دعم الاغلبية السنهالية من الناخبين، حيث سعى كل حزب منهما لابراز نفسه كمدافع عن المصالح السنهالية-البوذية، وقد كان لهذا التوجه انعكاس واضح على المجتمع التاميلي حيث اصبحت المطالب التاميلية بوضع مماثل للتاميلية ومعارضة السنهالية كلغة رسمية من المبادئ الاساسية للاحزاب التاميلية الرئيسة[١٠].

اقر قانون اللغة الرسمية في عام ١٩٥٦، من قبل البرلمان، وتضمن استبدال الانكليزية بالسنهالية في غضون فترة انتقالية امدها خمس سنوات، واكد رئيس الوزراء سولومون بندرانيكا على توفير العمل والمساواة لجعل السياسة اللغوية اكثر قبولاً من التاميل، وفي الوقت الذي تزايدت فيه مقاومة التاميل السياسة اللغة الجديدة بشكل واضح، تزايدت حملات الدعم للتشريع من مجموعات سنهالية متشددة وبشكل اكثر عدائية ضد هذه المعارضة، وحدثت عدة اضطرابات وخصوصاً في مناطق التعدد الطائفي[١١].

كان اقرار اللغة الرسمية إشارة خطر للتاميل، فقد اضحوا مواطنين من الدرجة الثانية، وانهم لن يكونوا متساويين مع السنهال بنفس الدرجة، واصبحت الوظائف لا تمنح لهم الا بعد تعلم السنهالية، واثار هذا شعوراً بأنهم لن يحصلوا على العدالة المساواة في البلاد، فالنخبة الحاكمة في سريلانكا في سعيها لانصاف السنهال لم تضع حسبانها وتفكيرها عواقب هذا القانون وتأثيره في طبيعة العلاقات بين المجتمعين، فاللغة تحديداً اصبحت محدداً للاتفاق الوطني، وتزايدت المخاوف من تآكل الهوية التاميلية كمجموعة عرقية متميزة من خلال سياسة الاستيعاب[١٢].

---

[9] Ved Marwah. Rise of Violence and Governance in South Asia . In. V. A. Pai Panandiker (ed). Op. cit., p.239.
[10] G.H.Peiris. Op. cit., p.289.
[11] V. Suruanarayan. Op. cit., p.139.
[12] Ved Marwah. Op. Cit., p.240.

حاولت الحكومة استمالة التاميل، وأقر تشريع قانون اللغة التاميلية (بشروط خاصة) في عام ١٩٥٨، اذ سمح باستخدام واستمرار استخدام التاميلية في اغلب الانشطة الحكومية ومنها التعليم واختبارات دخول قطاع الخدمة في الدولة، الا انه لم يخفف التوتر تجاه اللغة الرسمية، ولم يكن هناك تقوم ملموس في السنوات التي اعقبت تطبيق البنود الخاصة في القانون[١٣].

ويصدق هذا على الجهود الحكومية التي سعت الى احتواء السخط المتزايد في اوساط التاميل، فقد شهد عام ١٩٥٧، توقيع اتفاق باندرانيكا-كليفانيام (زعيم التاميل) ثم في عام ١٩٦٥ تم توقيع اتفاق اخر بين سينياياكي-كيلفانيام، واستهدفا تطبيق اللغة التاميلية واقتسام السلطة وحل مشكلة الارض، الا ان كل هذه الجهود لم توضع موضع التطبيق وبقيت المشاكل قائمة[١٤].

لقد واجهت محاولة رئيس الوزراء سولومون بندرانيكا منح التاميل بعض الحقوق السياسية في تشكيل مجالس محلية تتمتع بقدر من الحكم الذاتي وتتحدث باللغة التاميلية، ردود فعل عنيفة من السنهاليين الذين عدوا هذا الاتفاق مع التاميل تنازلاً لهم من جانب الحكومة وتشجيعاً لهم على الانفصال وترتب على ذلك اغتيال رئيس الوزراء سولومون بندرانيكا على يد راهب بوذي من ابناء الطائفة السنهالية[١٥].

ومنذ مطلع عقد السبعينات اصبح نزاع اللغة الرسمية اقل اهمية في المشكلة الطائفية، ويمكن ارجاع ذلك الى حقيقة ان ظهور بوادر الحركة الانفصالية التاميلية، قد حول التركيز من الاحتجاج على قضية اللغة الى مطالب اخرى اكثر اهمية، وجاء دستور ٢٢ ايار ١٩٧٢، ليزيد من هذا التوجه وخصوصاً باعطائه البوذية مكانة متميزة وجعل واجب الدولة حماية ورعاية البوذية[١٦].

ولم يتغير الوضع كثيراً باقرار دستور ٧ ايلول ١٩٧٨، الذي اقام نظاماً رئاسياً للحكم، يتولى فيه رئيس الجمهوريةالمنصب لمدة ست سنوات، واصبح هناك

---

[13] G. H. Peiris. Op. Ci.t, p.290.

[14] Peace Process in Sr Linka.. With and Without Mediation (1994-to date). Focus on Regional Issuss. Vol. XXII. No.3 Intitute of Regional Studies. Islamabed. 2003. p.2.

[15] محمد جواد علي، مصدر سابق، ص١٤٥؛ ايضاً انظر: مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سابق، ص٢٥.

[16] جاء دستور ١٩٧٢، ليعطي البوذية مكانة رفيعة وجعل السنهالية اللغة الرسمية، وجاء الفصل الثاني في الفقرة السادسة منه ليؤكد "ان جمهورية سريلانكا سوف تعطي البوذية مكانة متميزة ووفقاً لذلك سوف يكون من واجب الدولة حماية ورعاية البوذية، وضمان الحق لكل الاديان الذي منحته الفقرة ١٨ بند١" وللمزيد من التفاصيل انظر:

V. Suryanarayan. Op .cit., p.140.

نوعان من المناطق الانتخابية، الاولى تستند الى السكان والاخرى تستند الى المنطقة. وبهذا اوجدت هيئات متنوعة الاعضاء لضمان تمثيل الاقليات[١٧].

والواقع ان الدساتير السريلانكية لم تضع معالجة مناسبة للمشكلة الطائفية، فقد استمرت مطالب التاميل منذ الاستقلال بالحكم الذاتي، الا ان مواجهة مطالبهم بالرفض دفعهم الى اخذ منحى انفصالي ومطالبتهم لاول مرة باقامة دولة ايلام في عام ١٩٧٨، وتشكليهم جبهة تحرير نمور التاميل ايلام (LTTE) والتي بدأت مواجهة فعلية مع القوات الحكومية في شمال وشرق الجزيرة منذ عام ١٩٨٣[١٨].

لقد كان عقد الثمانينات من القرن الماضي مؤشراً لتدهور المشكلة الطائفية في سريلانكا، فبحلول عام ١٩٨١، كانت الحكومة السريلانكا قد فقدت السيطرة على مساحات واسعة من شمال شرق البلاد، وكان هذا من اخطر المؤشرات في تطور المشكلة الطائفية التي بدأت تهدد وحدة واستقرار البلاد باكملها[١٩].

جاءت المعالجة الحكومية لتزيد من تدهور الوضع في البلاد، فقد اعلنت الحكومة حالة الطوارئ واصدر البرلمان عام ١٩٨٣، قانوناً "يقضي بتجريم كل الدعاوي الانفصالية في محاولة للقضاء على حركة جبهة تحرير نمور التاميل ايلام" اضافة الى ذلك اصدر البرلمان قانوناً "يقضي بمعاقبة أي شخص معادي للوحدة الوطنية بتجريده من حقوقه المدنية وعزله من الوظائف العامة ومنعه من الترشيح للانتخابات"[٢٠].

كان الهدف من القانون القضاء على جبهة تحرير نمور التاميل ايلام التي شكلت بعد ذلك مليشيات وصل تعدادها الى مليون مقاتل، فضلاً عن وحدات عسكرية نسائية ذات كفاءة قتالية عالية، الى جانب وحدات انتحارية اطلق عليها (النمور السوداء)، وهكذا اختار التاميل اسلوب حرب العصابات لتحقيق مطالبهم بعد ان اجبرتهم الحكومة على التخلي عن اسلوبهم السابق المتمثل في العمل السياسي عبر المؤسسات الشرعية ولجوئهم الى مختلف صور العنف من الاحتجاجات والمظاهرات والاغتيالات السياسية وحوادث تدمير المنشآت والمصالح العامة، بهدف اجبار الحكومة على التخلي عن مواصلة العمليات العسكرية ضد مواقع التاميل.

---

[17] George Thomas Kurian. Op .cit p.1634.

[18] مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سابق، ص٢٥.

[19] V. Suruanarayan. Op .cit., p.139.

[20] مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سابق، ص٢٥.

ثالثاً: موقف الاحزاب والقوى السياسية من المشكلة الطائفية.

تعود بداية نشاط الاحزاب السياسية في سريلانكا الى مطلع القرن العشرين[٢١]، فقد اجريت اول انتخابات عامة على اساس حزبي في عام ١٩٤٧، وقبل اشهر قليلة من الاستقلال، فاز فيها الحزب الوطني المتحد (UNP)، وفي مطلع عقد الخمسينيات من القرن الماضي تأسس حزب الحرية السريلانكية (SLFP) وتحديداً في عام ١٩٥١، وقد وصل الحزب الى السلطة بعد فوزه في انتخابات عام ١٩٥٦، والتي انهت مرحلة حكم الحزب الوطني المتحد (UNP)، والحقيقة ان اهم ما ميز هذه الانتخابات هي هزيمة النخبة التي حكمت سريلانكا على مدى عقدين، وبروز مجموعتين يمينيتيون كقوتين مهيمنتين في الحياة السياسية السريلانكية[٢٢].

اشرت انتخابات ١٩٥٦، ونتائجها تحولاً مهماً في تطور الديمقراطية في سريلانكا بالانتقال السلمي للسلطة من احد الاحزاب السياسية الى اخر بعد هزيمته في انتخابات حرة ونزيهة، فهي اول دولة في جنوب وجنوب شرق اسيا يفقد فيها الحزب الذي قاد الاستقلال من الاستعمار السلطة سلمياً ومن خلال الانتخابات العامة، الا ان هذا كان مؤشراً ايضاً لبروز النزاع الطائفي في البلاد واعادة التذكير بالقيم التقليدية التي تؤكد على الهوية الطائفية المستندة الى اللغة والدين[٢٣].

وخلال حقبة ١٩٥٦-١٩٧٧، شهدت الانتخابات العامة السريلانكية قيام حكومة جديدة وهزيمة الحكومة القائمة، فقد استمر الحزب الوطني المتحد (UNP) الذي فاز في الانتخابات العامة عام ١٩٧٧، في السلطة حتى عام ١٩٩٤، حيث فاز

---

[21] تأسس حزب المؤتمر الوطني السيلاني في عام ١٩١٩، وفاز في انتخابات عامي ١٩٣١، و١٩٣٦، الا ان العديد من زعمائه انضموا الى الحزب الوطني المتحد (UNP) الذي شكله دال. اس. سينانيكية في عام ١٩٤٦، وكان اول حزب يميني، وفي عام ١٩٣٥ شكلت مجموعة من القادة الماركسيين حزب لانكا ساما ساماجا (LSSP) والذي انحدر بشكل رئيس من الطبقة العاملة، وبعد عام ١٩٣٥ برزت الاحزاب الطائفية وهي باندرانيكا سنها ل مها سبها (Bandaranaike's Sinhala Maha Sabba) ومؤتمر التاميل بونامبا لامس Pounambalam's Tamil Congress الذين تأسس عام ١٩٣٧ وللمزيد التفاصيل انظر:

K. M. de Silva. The Working of Democracy in South Asia. In V. A. Pai Ponandiker (ed). Op .cit., pp.48-49.

[22] Lok Raj Baral. Political Parties and Governance in South Asia. In V. A. Pai Panandiker (ed). Op .cit., p. 166.

[23] K. M. de Silva. Op. cit., pp.50-51.

ائتلاف تحالف الشعب (PA) في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في آب وتشرين الثاني ١٩٩٤، بزعامة السيدة جاندراكو ماراتونجا لتصبح رئيسة لسريلانكا[٢٤].

لقد تبنى دستور ١٩٧٨، نظام التمثيل النسبي في محاولة للحد من التأرجح الكبير في الاغلبية البرلمانية في تجربتي ١٩٧٠ و١٩٧٧، وجعل توزيع المقاعد في البرلمان اكثر تحديداً لتعكس التصويت العام[٢٥]. الا ان تغيير النظام الانتخابي من جانب اخر كان اعترافاً بمتطلبات التعددية الطائفية واللغوية والعرقية في المجتمع[٢٦].

ان اهم ما يميز الحياة السياسية في سريلانكا، هو انها حكمت بالحكومات الائتلافية، وكان الحزب الوطني المتحد (UNP)، وحزب الحرية السريلانكية (SLFP)، هما الشريكان في الائتلافات المتعاقبة حتى تموز ١٩٧٧، هيمن الحزب الوطني المتحد على البرلمان بـ١٤٠ مقعداً من اصل ١٦٨، ولم يكن هناك حاجة للائتلاف واستمر الوضع حتى عام ١٩٩٤، حيث فاز تحالف الشعب(PA) باغلبية المقاعد في البرلمان وكان له ١٠٥ عضواً، وحظي الحزب الوطني المتحد بـ٩٤ مقعداً الى جانب ٢٦ مقعداً اخر للاحزاب الاخرى والمستقلين وانتخبت زعيمه تحالف الشعب جاندرا كومارا تونجا لتكون رئيسة للبلاد في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٤[٢٧].

ادت هيمنة تحالف الاغلبية السنهالية-البوذية على الحياة السياسية السريلانكية الى اثارة معارضة الاقلية المسيحية التي هيمنت على الحياة العامة خلال معظم فترة الحكم الاستعماري وتلاشت مع مطلع عقد الستينات، واعقبتها معارضة اكثر وضوحاً من الاقلية التاميلية وبوادر حركة انفصالية في شمال وشرق الجزيرة، وهكذا فالسبعينات اشرت بداية المرحلة الثانية والحالية من النزاع الطائفي في سريلانكا، وهو النزاع الذي تزايد بشكل حاد في الثمانينات من القرن الماضي[٢٨].

وبرزت العديد من التنظيمات السياسية التي مثلت الاقلية التاميلية، ابرزها جبهة التاميل المتحدة التي ضمنت حزب المؤتمر التاميلي والحزب الاتحادي، وفي عام ١٩٧٦، اصبح اسمها جبهة تحرير التاميل المتحدة (LULF) التي طالبت

---

[24] K. M. de Sliva.op. cit., pp.51-75.
[25] George Thomas Kurian. Op. cit., p.1634.
[26] Subbash C. Kashyap. Institutions of Governance: The Parliament, The Government and The Judiciary. In. V. A. Pai Panandiker (ed). Op. cit., p.126
[27] Ibid., p.127.
[28] K. m. de Silva. Op cit., p.71.

باقامة دول التاميل المستقلة باسم ايلام، واكدت الجبهة في بيان لها "ان اقامة دولة مستقلة اصبح يشكل ضرورة لابد منها لاجل حماية وجود الشعب التاميلي في هذه البلاد" وقد ترافق هذا مع ظهور حركة سرية عرفت بجبهة تحرير نمور دولة ايلام التاميلية بزعامة فيلوبيلي براباكار واكد بيان الحركة بانها "تشكلت كقوة فدائية الزمت نفسها بخوض حرب شعبية طويلة" وقد ضمت الحركة خلايا سرية في جميع المناطق التي يقطنها التاميل، وبحلول اواخر عام ١٩٧٧، جددت الجبهة مطالبها الخاصة بالاستقلال وتكوين دولة ايلام المستقلة في اقليم جافنا[٢٩].

لم تنجح القيادة التاميلية في ايجاد روابط مشتركة مع المسلمين في البلاد، ولهذا سعى المسلمون الى تأكيد هويتهم الدينية وليس اللغوية، وتميزت القيادة المسلمة بتأييد الحزبين الرئيسيين في البلاد وهما الحزب الوطني المتحد (UNP) وحزب الحرية السريلانكية (SLFP) وحسب السيد كاهيل رئيس الرابطة الاسلامية في سريلانكا، فان المسلمين كانوا ضد فكرة تاميل ايلام، فتقسيم البلاد سوف يهدد وجود السكان المسلمين[٣٠].

ومع تزايد حدة النزاع الطائفي في سريلانكا بدأ المسلمون في شرق البلاد سعيهم لتأكيد وجودهم وتم تأسيس مؤتمر مسلمي سريلانكا (SLMC) بزعامة هـ.اشرف، وحصل على اربع مقاعد في البرلمان عام ١٩٨٩، ودخل في تحالف مع تحالف الشعب (PA) وحصل على سبع مقاعد في البرلمان، وكان دعمه للسيدة تونجا ومعارضته لمطلب تاميل ايلام هو احد اسباب اصطدامه العنيف مع جبهة تحرير نمور التاميل (LTTE)[٣١].

والواقع ان اهم ما يواجهه المسلمون في سريلانكا اليوم هو حصتهم في عملية السلام التي بدأت بوادرها منذ سنوات، ويقول رؤوف حكيم زعيم حزب

---

[29] لقد ظهرت العديد من الحركات والاحزاب التاميلية ابرزها جبهة تحرير التاميل المتحدة (TULF) وتحرير نمور تاميل ايلام (LTTF) ومنظمة تحرير الشعب في تاميل ايلام (PIOTE) وجبهة التحرير الثورية لشعب ايلام (EPRLF) وجبهة تحرير الديمقراطية الوطنية ايلام (ENDLF) وحزب مهاجان سريلانكا (SLMP) وغيرها. وللمزيد من التفاصيل انظر:
Lok Raj Baral. Op. cit., pp.166-167.
ايضاً: محمد جواد علي، مصدر سابق، ص١٤٦.

[30] V. Suryanarayan. Op. cit., p.142.

[31] في اب ١٩٩٠ قتلت جبهة تحرير نمور التاميل (LTTE) ١٢٢ مسلم اثناء تأديتهم للصلاة في قرية كاتن كودي ثم قتلت ١٦٤ مسلماً وفي نيسان ١٩٩٢، قتل ٧٥ مسلم في قرية النجبثا وتلا ذلك مقتل ٢٥٠ مسلم، وامرت الجبهة بمغادرة السكان المسلمين لمنطقة جافنا وغادر ما يزيد على ٧٥ الف مسلم المنطقة. وبالرغم من اعتراف الجبهة باخطائها الا ان العلاقة معها بقيت متوترة . وللمزيد انظر:
V. Suryanarayan. Op. cit., pp.142-143

المؤتمر الاسلامي احد اكبر الاحزاب الاسلامية، ان المسلمين يجب ان يحصلوا على تمثيل مواز لعددهم، ويضيف "ولو لم يحدث هذا لا اعتقد ان عملية السلام ستنجح نظراً لان المسلمين عنصر مهم فيها وذلك لان المسلمين يمثلون الاغلبية في اثنين من المناطق الثلاثة التي تكون الاقليم الشرقي". ورداً على بعض المصادر التي دعت الى اقتصار المفاوضات على الحكومة والتاميل يؤكد حكيم ان هذا يعني "الايحاء للمسلمين بان استخدام السلاح سيوفر لهم فرصة للمطالبة بحقوقهم"[٣٢].

في ضوء كل ما تقدم نجد ان الحكومات المتعاقبة التي هيمنت عليها احزاب الاغلبية السنهالية لم تأخذ بنظر الاعتبار الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاقليات الاخرى من التاميل سواء كانوا من الهندوس او المسلمين وسعت الى فرض الديانة البوذية واللغة السنهالية عليهم وهذا ما دفعهم الى الانعزال والخوف من سياسة التذويب الثقافي التي سعت الحكومات المختلفة الى تطبيقها وكانت مؤشراً مهماً على فشل هذه الحكومات في تحقيق الوحدة الوطنية مما ادى الى تمرد مسلح تطور في مرحلة لاحقة الى حرب ومشكلة طائفية معقدة منذ اكثر من عقدين من الزمن.

المبحث الثاني

محاولات حل المشكلة الطائفية في سريلانكا

بدأت جبهة تحرير نمور تاميل ايلام قتالاً ضد الحكومة السريلانكية في عام ١٩٨٣، وكان النزاع امتداداً لاحتجاج التاميل على عدم استجابة الحكومة التي يهيمن عليها السنهال منذ عام ١٩٥٦، لمطالبهم وسعيها للحد من نفوذ التاميل في البلاد، ومع تصاعد النزاع المسلح تدخلت اطراف خارجية فيه، ومنذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٠، قامت الحكومة الهندية بتدخل عسكري فاشل كان من بين نتائجه اغتيال رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي عام ١٩٩١[٣٣].

ادى استمرار تمرد التاميل وانتشار نشاطهم العسكري الى اجزاء البلاد الاخرى، الى تركيز الحكومة والبرلمان في محاولة احتواء التمرد، وفي عام ١٩٩٦، حققت القوات الحكومية تقدماً مهماً ضد التاميل باستعادة السيطرة على اقليم جافنا، وردت جبهة تحرير نمور تاميل ايلام (LTTE)، بموجه من اعمال العنف

---

[32] دوميثا لوثرا، مسلمو سريلانكا يحذرون من حدوث ثورة، ص١-٢ المصدر:
www.bbc.co.uk/hi/arabic/worldnews/newsid/4085000/4085967.stm.

[33] Jeremy Barnicle and Others. Op. cit., p.12.

استهدفت منشآت حكومية ومواقع عسكرية في عمليات ادت الى مقتل الاف المدنيين والعسكريين[٣٤].

كان لهذه الاحداث تأثير مهم على الوضع الاقتصادي للبلاد، فقد تباطأ النمو الاقتصادي وادت الهجمات المسلحة الى تراجع ان لم يكن انعدام جزء كبير من فرص السياحة والزيارات للبلاد، واصبح ٢٣% من الميزانية الوطنية مخصصة لاحتواء التمرد، وبتزايد الانفاق الدفاعي تزايدت حدة العمليات المسلحة مما ادى الى اضرار وخسائر متزايدة تراجعت معها قيمة العملة الوطنية (الروبية)[٣٥]، وتؤكد هذه الحقيقة الرئيسة جندرانكيا كوماراتونجا في ايلول ١٩٩٥، بأن الحرب الانفصالية تكلف بلادها ٥% من اجمالي دخلها القومي سنوياً، مما يعوق جهود رفع معدل النمو الاقتصادي الى ٨%[٣٦].

لم يمنع استمرار النزاع في عقد التسعينات من وجود عدة محاولات لوقف اطلاق النار، الا انها فشلت، ولم يستطع أي طرف كسب الحرب، وتدريجياً بدأت القناعة تترسخ في اهمية احلال السلام وبادرت الحكومة السريلانكية في عام ٢٠٠٠، الى اقتراح تعديل الدستور للسماح بحكم ذاتي اكبر في المناطق التي يهيمن عليها التاميل، بالمقابل قدمت جبهة تحرير نمور تاميل ايلام LTTE مطالبها بالاستقلال او الموافقة على مبدأ الحل الفيدرالي، وهذا ما مهد لبدء محادثات سلام بوساطة نرويجية والتي اثمرت وفقاً لاطلاق النار بين الجانبين في ٢٣ شباط ٢٠٠٢[٣٧].

وفي ضوء كل ما تقدم سوف نتناول هذا الموضوع في محورين يركز الاول على الجهود الحكومية لتسوية المشكلة الطائفية، ويتناول الثاني الجهود الدولية لتسوية المشكلة الطائفية.

اولاً: الجهود الحكومية لتسوية المشكلة الطائفية.

كان اغتيال رئيس الوزراء سولومون بندارنيكا تحذيراً مباشراً من قبل المتشددين السنهاليين لكل الحكومات اللاحقة، في رفض أي تسوية قد تقود الى مساواة التاميل بالسنهاليين، وبعد الانتخابات العامة عام ١٩٧٧، وبموجب دستور ١٩٧٨، اصبح الرئيس جونيوس جايواردين رئيساً للجمهورية وهو زعيم الحزب

---

[34] **Governance in South Asia, A Comparative Overview. Spotlight on Regional Affairs. Institute of Regional Studies, Islamabed. Vol. XVII. No 11-12. November-December. 1998. p.87.**

[35] **Ibid., p.87.**

[36] احمد طه محمد، التحولات العالمية والصراعات الاقليمية في اسيا. في محمد محمد السيد سليم (محرراً). اسيا والتحولات العالمية. مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص٥٦.

[37] **Jeremy Barnicle and Others. Op. cit., p.12.**

الوطني المتحد وصاحب الاغلبية في الرلبمان، حيث سعى الى انهاء الصراع الطائفي من خلال الدستور الجديد الذي اقر عام ١٩٧٨، الان محاولته باءت بالفشل بعد رفض السنهاليين لها، وانسحاب حزب الحرية السريلانكية من الائتلاف الحكومي ورفضه الاشتراك في مباحثات التسوية مع التاميل[٣٨].

وفي كانون الثاني ١٩٨٤، بدأت المباحثات مجدداً بين الحكومة وجبهة تحرير نمور التاميل ايلام، وانتهت دون ان تسفر عن شيء الا انها ادت الى اعلان التاميل قيام حكم ذاتي في شبه جزيرة جافنا عام ١٩٨٧، مما دفع الحكومة الى محاصرة شبه الجزيرة ومنعت جميع الامدادات عنها مما دفع بالحكومة الهندية الى التدخل العسكري لفك الحصار عن التاميل والذي انتهي بتوقيع اتفاق كولومبو ١٩٨٧، ولكن الاتفاق واجه معارضة شديدة من الاغلبية السنهالية الذين اتهموا الرئيس جايواردين بالخيانة ومن ثم اغتياله من قبلهم[٣٩].

الا ان توقيع اتفاق كولومبو لم ينه الحرب الطائفية، فقد انسحبت القوات الهندية من سريلانكا في عام ١٩٩٠، بعد حملة عسكرية غير موفقة، وتزايد نشاط التاميل حيث اغتيل الرئيس راناسينك بريماداسا في اذار ١٩٩٣[٤٠]، وبحلول عام ١٩٩٥، لجأ التاميل الى تدمير سفن الشحن واختطاف العبارات السريلانكية وجرى تصعيد اكبر للعنف والمواجهة في البلاد، عاد فيه ثوار التاميل الى تكتيك قديم يقوم على اثارة الاضطرابات الطائفية في مختلف انحاء البلاد، وفي نهاية هذا العام سقطت مدينة جافنا الاستراتيجية في ايدي قوات الحكومة، وبعدها تردد ان الازمة في البلاد اوشكت على الانتهاء، الان ان الرئيسة كوماراتونجا اعلنت ان السلام الدائم في البلاد يتطلب ضرورة التفاوض مع التاميل وعبرت عن استعدادها لذلك[٤١].

لقد سعت الرئيسة كوماراتونجا لمعالجة المشكلة الطائفية دستوريا، وشكلت لجنة من الاحزاب السياسية برئاسة وزير الدولة للشؤون الدستورية وقدمت مسودة مقترحات للاصلاح الدستوري الى البرلمان في ٢٤ تشرين الاول ١٩٩٥، واهم ما جاء في المقترحات هو عملية تحويل الدولة الموحدة تدريجياً الى "اتحاد اقاليم غير قابل للتفكك" ودعم هدف نقل "درجة مقبولة من الاستقلال الاداري والسياسي للاقاليم الثمانية في سريلانكا" واوضحت المسودة ان هدف الاصلاحات هو ان يكون "الحكم صالحاً والسلام والانسجام الاثني" وفي وصفها لاهمية المقترحات اكدت الرئيسة "للمرة الاولى وضعنا استراتيجية ورؤية جديدة لحل المشكلة الطائفية"[٤٢].

---

[38] مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سابق، ص٢٦.

[39] مستقبل التسوية في سريلانكا، نشرة قضايا دولية، مصدر سابق، ص٤٧.

[40] Governance in South Asia. Op. cit., p.86.

[41] احمد طه محمد، مصدر سابق، ص٥٥-٥٨.

[42] Subhash C. Kashyap. Op cit., p.128.

اثارت المسودة رد فعل عنيف من اكثر من ٥٦ منظمة سنهالية متشددة، التي اكدت ان المقترحات الفيدرالية في المسودة لم تكن مقبولة للبوذيين كما تهدد "الوضع الموحد وسيادة ووحدة البلاد"[٤٣].

ووصف حزب سنفادانيا اراكاشكا سنهالا Araksaka Sanifdanya، ويمثل الوطنيون السنهال، المسودة بأنها اداة خاطئة لحل قضية طائفية، وكان موقفهم لصالح دولة موحدة ومعارضة قوية لاي تجديد ديمقراطي على خطوط طائفية، وشكلت المنظمات السنهالية لجنة وطنية مشتركة لمواجهة مسودة المقترحات الحكومية، وقدمت تقريراً في ١٩ ايلول ١٩٩٧، اكدت توصياته على ان التسوية في شكلها الحالي ستكون التهديد الرئيس الذي يواجه سريلانكا في تاريخها، والتأكيد على عدم مس السمة الحالية للدولة، وعدم منح البرلمان سلطات واسعة لاقرار هذه المقترحات، وحذر التقرير من تقسيم مناطق الاغلبية، وامكانية التعارض بين الخطط الاقليمية والوطنية مع افتقاد الحكومة للسيطرة على مناطق واسعة من البلاد، وطالب التقرير بسيطرة حكومية كاملة على القانون والنظام والشرطة واراضي الدولة والموانئ والطيران، والمؤسسات القضائية واصلاح التعليم وحث الشعب على الضغط على ممثليهم في البرلمان لضمان استمرار سريلانكا دولة مركزية[٤٤].

في ضوء كل ما تقدم نجد ان امكانية تسوية المشكلة الطائفية في سريلانكا، من قبل الحكومة سواء دستورياً او سياسياً تبدو محدودة ولهذا لجأت الحكومة الى طلب المساعدة الدولية في التوسط لحل المشكلة وهذا ما ستناوله لاحقاً.

ثانياً: الجهود الدولية لتسوية المشكلة الطائفية.

ادى فشل الجهود الحكومية لتسوية المشكلة الطائفية في سريلانكا الى فتح المجال واسعاً امام امكانية التدخل الخارجي من الاطراف المختلفة وخصوصاً دول الجوار المهمة وفي مقدمتها الهند التي كانت اول الدول المتأثر بالمشكلة الطائفية وتصاعد حدة الصراع بين الاطراف المختلفة.

لقد لعبت الهند دوراً مزدوجاً في المشكلة السريلانكية، حيث قدمت العون وكذلك الوساطة حسب مصلحتها في النزاع. فتوجه سريلانكا نحو الغرب اثار الحساسية الامنية الهندية في منطقة جنوب اسيا، ومن هنا يمكن القول بان الاهتمامات الامنية الاقليمية هي اساس تحرك الهند في المشكلة كما اثار النزاع في سريلانكا وتداعياته عوامل عدم الاستقرار الداخلي في الهند[٤٥].

---

[43] Subhash C. Kashyap. Op cit., p.128.

[44] Governance in South Asia. Op. cit., pp.88-89.

[45] تعود بدايات اهتمام الهند بسريلانكا الى عام ١٩٤٧، حيث التقى رئيس الوزراء الهندي جواهرلال نهر ومع نظيره السريلانكي سينايكي، لغرض حل مشكلة التاميل الهنود في سريلانكا،

فقد اصبحت الهند طرفاً ثالثاً في النزاع في سريلانكا، فالهند هي اول بلد بدأ الوساطة وعملية السلام في آب ١٩٨٣، من منطلق رغبتها في ان تلعب دوراً محدوداً لتسهيل الاتصالات بين الاطراف المتنازعة. ثم اصبحت بعد ذلك مشاركاً في النزاع، بل ومتدخلاً فيه في النهاية، وهذا ما ادى الى تدويل النزاع في البلاد بدرجة كبيرة[٤٦].

فبدعوة من الحكومة الهندية، عقدت جولة محادثات بين الحكومة والمعارضة في مدينة تيمبو Thimpu واقترحت الحكومة السريلانكية لا مركزية السلطة والموارد حتى مستوى المناطق وتشكيل مجلس تشريعي ثاني باعضاء منتخبين من مجالس لتنمية المناطق (DDC)، فيما اقترح زعماء التاميل بأن أي تسوية يجب ان تستند الى اربعة مبادئ اساسية هي[٤٧]:

١. الاعتراف بالتاميل كقومية محددة..
٢. اقرار وضمان الوحدة الاقليمية لمنطقة التاميل.

الا انه يتم التوصل الى اية تسوية، فالنخبة السنهالية رأت في هؤلاء كتهديد هندي للوحدة الوطنية، ولهذا اقرت الحكومة قانون المواطنة برقم ١٨ لعام ١٩٤٨، لقمع التاميل الهنود، ونتيجة لذلك اصبح اكثر من ٩٧٥ الف تاميلي هندي دون مأوى او دولة رغم كل المحاولات الهندية وفي عام ١٩٦٤، وافقت الحكومة الهندية على منح جنسيتها لاكثر من ٥٢٥ الف من اصل ٩٧٥ الف شخص من التاميل الهنود في سريلانكا، وتم توقيع اتفاق شاستري (رئيس وزراء الهند)-سيراميغو (رئيس وزراء سريلانكا) في عام ١٩٦٤ وكذلك منحت الحكومة السريلانكية بموجب هذا الاتفاق الجنسية لاكثر من ٣٠٠ الف تاميل هندي فيها، ولم تحل هذه المشكلة الا في عام ١٩٨٨ وفي عهد الرئيس جايوردين تحديداً الذي منح الجنسية لكل من فقدها من هؤلاء. وفي عقد الثمانينات نجد ان الاهتمام الهندي بالمشكلة يعود الى عدة اسباب اهمها:

١. ما اثارته المشكلة من تداعيات مهمة على شعب ولاية تاميل نادو الهندية وارتفاع الاصوات المطالبة بالانفصال عن الهند.
٢. تزايد اعداد التاميل اللاجئين الى الهند من سريلانكا مع تطور مراحل النزاع بين الاطراف المتحاربة، مما سبب عبئاً كبيراً على الهند.
٣. تزايد مخاوف الهند من اعتماد سريلانكا على دعم الدول الاخرى في المنطقة وابرزها الصين وباكستان وامكانية حصولها على تسهيلات من سريلانكا مقابل مساعداتها العسكرية والمالية. وللمزيد من التفاصيل انظر:

Krishan Gopal. Indo-Srilanka Relation, The Security Dimension. In Surendra Nath Kaushik and Others(ed). India and South Asia. South Asian Publishers Pvt. Ltd. New Delhi. 1991. p.239. Also. George Thomas Kurian. Op. cit., p.1633.

[46] احمد طه محمد، مصدر سابق، ص٥٧.

[47] **Swaroop Rani Dubey. Srilanka-Inia Relations in the Context of Ethnic Problem. In Surendra Nath Kaushik and Others(ed). Op. Cit., pp.218-219.**

٣. ضمان حق تقرير المصير "للامة التاميلية".
٤. الاعتراف بحق المواطنة والحقوق الاساسية الاخرى لكل التاميل.

الا ان هذا المؤتمر فشل في وضع تسوية للمشكلة الطائفية، ويعود جانب كبير من اسباب فشله الى طبيعة المقترحات التي قدمها الطرفان. فالمقترحات الحكومية افتقدت الى الوضوح وخصوصاً في شكل وطبيعة تشكيل مجالس التنمية القروية وصلاحياتها فضلاً عن انسحاب حزب الحرية السريلانكية (SLFP) من هذه المحادثات وهو أهم الاطراف السياسية في الحكومة القائمة. اما مقترحات التاميل فانها لم تكن معقولة او مقبولة من الطرف الحكومي وخصوصاً البند الثالث من المقترحات والذي يعد خطاً احمر من قبل النخبة السنهالية-البوذية الحاكمة في سريلانكا.

لقد قدمت ولاية تاميل نادو الهندية التأييد السياسي والدعم المالي لتاميل سريلانكا وعبأت حكومة الولاية الرأي العام لصالح قضيتهم، ومارست الضغط على الحكومة المركزية في نيودلهي لحماية مصالحهم في الجزيرة وكذلك استضافت اللاجئين منهم بما في ذلك القادة المقاتلين والمعتدلين. وسمحت لهم باقامة تيسيرات لقاعدتهم في الاقليم، وطالبت حكومة الولاية بالتدخل العسكري الهندي لانقاذ التاميل في سريلانكا[٤٨].

وفي مواجهة هذه الضغوط المتزايدة اعلن راجيف غاندي رئيس الوزراء الهندي امام البرلمان ان حكومته ستعمل بكل جهد لمساعدة الثوار التاميل على ايجاد حل لمشاكلهم وبحلول عام ١٩٨٥، بدأت مفاوضات جديدة مع زعماء التاميل للتوصل الى حل لمطالبهم وعرف ذلك اللقاء بلقاء (جافنا). الا ان المفاوضات لم تسفر عن تحقيق نتائج عملية. وكانت مجرد وعود حكومية مما دفع الثوار الى اعلان الحكم الذاتي في شبه جزيرة (جافنا) مما دفع الحكومة الى اعلان الحرب على ثوار التاميل في اذار ١٩٨٧، مما دفع الحكومة الهندية الى التدخل في النزاع وتم التوصل الى اتفاق كولومبو بين الهند وسريلانكا في ٢٩ تموز ١٩٨٧[٤٩].

---

[48] احمد طه محمد، مصدر سابق، ص٥٣.

[49] كان لتزايد حدة المشكلة الطائفية في سريلانكا انعكاس واضح على الهند وموقف سريلانكا من الدعم الهندي للتاميل فقد قتلت البحرية السريلانكية احد الصيادين الهنود في المياه الاقليمية الهندية، وتزايدت اتهامات الرئيس جايواراين للهند بادارة وايواء وتدريب المتمردين التاميل في الهند كما كرر نفس هذه الاتهامات رئيس الوزراء السريلانكي بريما داسا، الى جانب استمرار العمليات العسكرية السريلانكية ضد معاقل التاميل واستمرار الضغط الداخلي في الهند على الحكومة لحل المشكلة وجميعها عوامل مهمة في فهم اسباب التدخل الهندي في المشكلة ومحاولة حلها، وفي بنود الاتفاق الذي وقع بين البلدين، ولعل الابرز فيه اتفاق البلدين على جعل ميناء ترينكو مالي والموانئ السريلانكية الاخرى غير خاضعة للاستخدامات العسكرية من قبل الدول الاخرى ربما يضر بمصلحة الهند، كذلك الحال مع المؤسسات الاعلامية التي لن تستخدم

تميزت حقبة ١٩٩٠-١٩٩٥، بتزايد نشاطات التاميل العسكرية واغتيالهم للعديد من السياسيين السريلانكيين ابرزهم اناسنغ بريماداس في ٢٨ اذار ١٩٩٣، ولا ليث اتولاتمود زعيم المعارضة في آواخر نيسان ١٩٩٣، وكما رافي جكندا رئيس منظمة تحرير شعب تاميل المنافسة لهم في اب ١٩٩٥، الى جانب حملاتهم الدموية ضد المسلمين من التاميل[٥٠] وهذا ما ابرز اهمية ايجاد معالجة لمشكلتهم التي تزايدت حدتها.

كان وصول الرئيسة جندرانكيا كوماراتونجا الى السلطة في عام ١٩٩٤، بداية لمرحلة جديدة في المشكلة الطائفية في سريلانكا، وبدأت مفاوضات جديدة بين الحكومة وجبهة تحرير نمور تاميل ايلام (LTTE) بزعامة فيلوبيلاي باراباكماران في آب ١٩٩٤. على اساس منح التاميل حكماً ذاتياً موسعاً وفقاً لاتفاق ١٩٥٦ الا ان المفاوضات توقفت بعد اتهام الحكومة للتاميل باغتيال زعيم المعارضة جاميني ديساناكي و٥٦ مسؤولاً اخر مما ادى الى تجدد العمليات العسكرية وسقوط جامنافنا في ايدي القوات الحكومية، التي جددت الدعوة للمفاوضات، واستؤنفت في ايلول ١٩٩٥، وتم التوصل لوقف اطلاق النار بين الطرفين في كانون الثاني ١٩٩٦، وباشراف مسؤولين من النرويج وهولندا وكندا، وكان الاتفاق الاول منذ عام ١٩٩٠[٥١].

وبالرغم من التوصل لوقف اطلاق النار بين الجانبين الا ان النزاع استمر في عقد التسعينات ولم يستطع أي من الطرفين كسب الحرب عسكرياً وكان هذا ما ميز حقبة ١٩٩٥-١٩٩٩، حيث اصبحت البلاد ساحة للعمليات العسكرية ضد جبهة تحرير نمور تاميل ايلام (LTIE)[٥٢].

وفي مطلع عام ٢٠٠١ بدأت مفاوضات سلام جديدة بين الحكومة السريلانكية وجبهة تحرير نمور التاميل ايلام (LTIE)، برعاية نرويجية وتم التوصل لوقف لاطلاق النار في ٢٥ كانون الاول من العام نفسه، وكانت القضايا

للاغراض العسكرية او الاستخبارية وغيرها مع تعهد الهند بطرد كل ناشط انفصالي تاميلي وتوفير تدريب ومعدات عسكرية للقوات السريلانكية. وللمزيد انظر:

Krishan Gopal. Op., Cit., p. 243.

ايضاً: محمد جواد علي، مصدر سابق، ص١٥٣-١٥٤؛ ايضاً:

Swaroop Rani Dubey. Op., cit. pp.221-228.

[50] مستقبل التسوية في سريلانكا، مصدر سابق، ص٤٧.

[51] المصدر نفسه. ايضاً:

Peace Process in Srlanka, Op. Cit., p.2.

[52] Jeremy Barnide and Others. Op. Cit., p.12.

الانسانية محوراً مهماً في هذا الاتفاق وخصوصاً الجوانب الاقتصادية بعد حصار حكومي للمنطقة استمر اكثر من سبع سنوات[٥٣].

شهد عام ٢٠٠٢ عدة جولات من المفاوضات بين الحكومة السريلانكية وجبهة تحرير نمور تاميل ايلام (LTIE) وتم التوصل الى عدة اتفاقات مهمة بين الطرفين ساهمت في التخفيف من حدة المشكلة الطائفية في البلاد وخصوصاً مسألة اقتسام السلطة وانهاء أي محاولة لتقسيم البلاد، وتأكيد المتحدث باسم جبهة التاميل انتون بالاسنجام "نحن نركز على النموذج الفيدرالي منذ الان" الا ان القضايا العسكرية بقيت محور خلاف بين الطرفين بالرغم من اتفاق الطرفين على "خارطة طريق لاقتسام السلطة وصيغة لضمان حقوق الانسان والتأكد عن قضية تجنيد الاطفال" الا ان كل جولات المفاوضات لم تؤد الى اتفاق سلام نهائي بين الطرفين، وبقيت الخلافات بين الاطراف الفاعلة في الحكومة هي احد الجوانب المهمة في المشكلة[٥٤].

كانت الانتخابات الرئاسية السريلانكية في تشرين الثاني ٢٠٠٥، تحولاً مهماً في مسار تسوية المشكلة الطائفية في البلاد، حيث اسفرت عن فوز رئيس الوزراء ماهيندا راجابكسي بمنصب رئيس الجمهورية على منافسة رانيل ويكر

---

53 قاد الوساطة النرويجية فيدار هيلجيس نائب وزير الخارجية النرويجي، في مرحلة مهمة من تاريخ المشكلة حيث اعتبرت الحكومة السريلانكية جبهة التاميل منظمة ارهابية بعد اتهامها بتفجير ضريح بوذي مقدس في مدينة كاندي عام ١٩٩٨. وللمزيد انظر جريدة بابل. العدد ٣٢٥٣، بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢. ايضاً:" جريدة الجمهورية البغدادية، العدد ١٠٧١٧، بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٧.

54 عقدت جولة المحادثات الاولى في ١٨ ايلول ٢٠٠٢ في مدينة Sattahip التايلندية، واثمرت لجنة مشتركة للتعامل مع قضايا المناطق الامنية وقوة مهام مشتركة للاعمال الانسانية واعادة الاعمار، وعقدت الجولة الثانية في ٣١ تشرين الاول وحتى ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ وشكلت قوة المهام المشتركة وتأمين مساعدات خارجية، وعقدت جولة المحادثات الثالثة في اوسلوا في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢ وتعهدت القوى الدولية بتوفير مساعدة مالية ما بين ٦٠-٧٠ مليون دولار لانهاء العنف واحلال السلام في البلاد، وعقد مؤتمر للمانحين في طوكيو في ٢٠٠٣ لتقديم مساعدات مالية وتنسيق المنح الدولية. وعقدت جولة المحادثات الرابعة في ٢ كانون الاول ٢٠٠٢ وركزت على النموذج الفيدرالي كأساس للتسوية النهائية. وعقدت جولة المحادثات الخامسة في تايلاند في ٥-٩ كانون الثاني ٢٠٠٣ واثيرت القضايا العسكرية من الجانبين وخصوصاً الاسلحة الثقيلة لجبهة التاميل، مما اوصل المحادثات الى طريق مسدود، وعقدت الجولة السادسة في المحادثات في ١٨-٢١ اذار ٢٠٠٣ في هاكوني اليابانية، الا انها لم تحقق تقدماً ملموساً بعد غرق سفينة عسكرية حكومية في ١٠ اذار ٢٠٠٣ واتهام التاميل بذلك الحادث، وكان لغياب الجبهة عن جولة طوكيو في ١٠-١١ حزيران ٢٠٠٣ مؤشراً لتوقف محادثات السلام بين الطرفين، وللمزيد انظر:
Peace process in SriLanka. Op. Cit., PP.17-23.

ميسنج زعيم الجبهة الوطنية المتحدة. وقد تحالف راجابكسي في حملته مع الماركسيين والقوميين من البوذيين-السنهال-حيث يدافع راجابكسي عما يصفه بمعالجة جديدة لعملية السلام واعادة وضع اسس المحادثات على مبدأ الوحدة الاتحادية للبلاد. وانهاء الوساطة النرويجية في عملية السلام، في نفس الوقت وعد الرئيس بابرام "سلام مشرف" مع التاميل مؤكداً مواصلة احترام وقف اطلاق النار الذي تم التوصل اليه في شباط ٢٠٠٢[55].

وتبقى الحقيقية هي ان كل محاولات التوصل الى تسوية للمشكلة الطائفية في سريلانكا، يجب ان تبدأ من الداخل واهمية تحقيق الاجماع الوطني حول خيار السلام، فالاحتجاج الداخلي العنيف من قبل المتشددين البوذيين-السنهال-اوجد معارضة قوية لعملية السلام وخصوصاً من رجال الدين، الذين يؤكدون ان العملية من وجهة نظرهم تهدد وحدة وسيادة البلاد، ولهذا نجد ان وجود المتشددين في كلا الجانبين يقف عقبة كبيرة امام أي محاولة لتسوية المشكلة الطائفية في البلاد.

الخاتمة

اصبحت سريلانكا مثالاً في العنف الطائفي بين السنهال والتاميل، وهو اهم النزاعات في منطقة جنوب اسيا، فقد اودي بحياة اكثر من ٦٠ الف شخص، ويعود السبب الرئيس في بروز النزاع هو التمييز في السياسات الحكومية ضد التاميل، وفي مختلف المجالات، وقد ساهمت هذه الحالة في بروز ظاهرة العنف الطائفي في البلاد وفي حقب مختلفة الا ان ابرزها كان عام ١٩٨٣.

فالمشكلة الطائفية في سريلانكا معقدة وصعبة، وتضم تركيبة مختلفة الاطراف وابرزها الاحزاب السنهالية-التاميلية، وهي تحالف الشعب (PA)

---

55 حصل الرئيس راجابكسي على اغلبية ٥٠,٣٣% من الاصوات مقابل ٤٨,٤٣% لمنافسه رانيل ويكرميسنج، ويبلغ عمر راجابكسي الـ٥٩ عاماً وكان يشغل منصب رئيس الوزراء في الحكومة السريلانكية قبل فوزه بالرئاسة، وهو خامس رئيس للبلاد بعد الرئيسة كوماراتونجا، وقد وصف فوزه في الانتخابات بأنه "مرشح الحرب" في اشارة الى موقفه المتشدد عن قضية التاميل. وقد يكون هذا الراي صحيحاً نوعاً ما بعد ان عين راتناسيري ويكرماتيكي رئيساً للوزراء في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٥، والذي شغل منصب وزير الامن والقانون والنظام العام ونائب وزير الدفاع في حكومة تحالف حرية الشعب المتحد (UPFA) قبل اختياره رئيساً للوزراء وهو زعيم كتلة تحالف الشعب في البرلمان منذ اب ٢٠٠١. وللمزيد انظر: الرئيس السريلانكي الجديد يعد بتحقيق السلام مع التاميل، المصدر:
www.aljazeera.net.arabic/fnter/27/11/1426.

ايضاً:
Patnasiri Lvickremanayake new Prime Minister. November 21, 2005-10,30GMT.

المصدر www.Srilanka.currentAffairs.htm.25/11/1426 .

والحزب الوطني المتحد (UNP) وجبهة تحرير نمور التاميل (LTIE)، فضلاً عن الاوجه الاخرى من الفجوة الاقتصادية والظروف السياسية والثقافية والدينية والجغرافية.

وبعد مرور اكثر من ٢٠ عاماً من النزاع الطائفي، يبدو واضحاً ان العملية السلمية التي بدأت في البلاد سوف تتطلب تعاون كل الاطراف الى جانب استمرار المفاوضات، وبالرغم من ان كل يوم من وقف اطلاق النار هو خطوة تبعد سريلانكا عن النزاع العنيف، فان هذا لا يعني ان البلاد اصبحت قريبة من تسوية سياسية نهائية، ولذلك يبدو ضرورياً تأكيد الالتزام السياسي بالسلام واهمية استمراره لفترة طويلة.

الى جانب ما تقدم نجد ان الدراسة تبرز الحاجة الى تحديد دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء واعادة نظر في سلطاتهما وصلاحياتهما، الى جانب ذلك نجد ان البرلمان قد فشل في ايجاد حل لهذه المشكلة، حيث بقيت الخلافات بين الاطراف السياسية الفاعلة فيه سبباً مهماً في غياب الاجماع السياسي في مواجهة واحدة من اهم المشكلات التي واجهت البلاد منذ الاستقلال، وكذلك تبدو مسالة تعديل الدستور ضرورية لتبني قضية الفيدرالية، ونقل بعض السلطات من الحكومة المركزية الى الادارة المحلية او المجالس الاقليمية، واهمية اعادة تشكيل الجيش ليعكس التنوع الموجود في البلاد وجعله اداة مهمة في تعزيز الوحدة الوطنية وتنمية روح المواطنة فيه.

ان كل ما تقدم لا ينفي حقيقة ان هناك بعض الصعوبات التي تواجه الحل السلمي منها الاسباب التاريخية المتعلقة بفشل كل مباحثات السلام السابقة دون التوصل الى حلول بسبب اصرار كل اطراف النزاع على مواقفها منذ عام ١٩٥٦، واخيراً رفض الاغلبية السنهالية منح الحكم الذاتي للتاميل، ولعل اهم ما يميز المفاوضات الاخيرة هو بروز الرغبة الواضحة في السلام واتفاق الطرفين الان على قبول الحل الفيدرالي مع بقاء البلاد موحدة، وجعل درجة السلطة والحكم الذاتي مفوضة للسلطات المحلية، ولذلك فالعملية السلمية الاخيرة تعطي السلطة من الحكومة المركزية الى شمال وشرق البلاد وتضمن لهذه المناطق درجة من الحكم الذاتي وتبقى الحقيقة هي ان غياب التسوية السلمية النهائية للمشكلة الطائفية يجعل امكانية عودة النزاع بين الحكومة والمعارضة قائمة وبما يجعل من المشكلة الطائفية اكثر تعقيداً في المستقبل.